

تقرير حالة البلاد

الشباب





4	تقديم
5	أولاً: الإستراتيجيات الوطنية للشباب
5	أ. الإستراتيجية الوطنية للشباب (2005-2009)
7	ب. الإستراتيجية الوطنية للشباب (2011-2015)
9	ت. الإستراتيجية الوطنية للشباب (2016-2018)
10	ث. الإستراتيجية الوطنية للشباب (2018-2025)
11	ج. إستراتيجية (2018-2025) و«رؤية الأردن 2025» وخطة تحفيز النمو
12	ح. إستراتيجية المجلس الأعلى للشباب (2016-2019)
13	الملخص
13	- فترة 2005-2009
14	- بعد عام 2010
14	- التطور البنائي لوثائق الإستراتيجيات
15	ثانياً: التطور التاريخي لرعاية الشباب
15	أ. مرحلة الرعاية الأولية (شباب ورياضة)
15	ب. مرحلة الرعاية الثانية (شباب ورياضة)
16	ت. مرحلة الرعاية الشبابية المتخصصة (فلسفة الفصل والتحول)
16	ثالثاً: الجهة الحكومية المعنية بالشباب
16	أ. الوضع القانوني
17	ب. اقتراحات حول الجهة الحكومية المعنية بالشباب
18	ت. أدوات الجهة الحكومية المعنية بالشباب (وزارة الشباب حالياً)
29	• استنتاجات
31	• التوصيات والحلول المقترحة

تقديم

يعدّ قطاع الشباب من أهم القطاعات في أيّ مجتمع، كونه يمثل الكم والنوع، ويمثل جزءاً من الحاضر وكل المستقبل، لذا لا يمكن تجاوز هذا القطاع عند رسم السياسات الوطنية والإقليمية وبناء خطط التنمية المستدامة، فالشباب عنصر أساسي في التنمية، ومن خلالهم يمكن المضيّ قدماً نحو المستقبل.

وتشكّل المتغيرات المتسارعة وتداعيات العولمة والأحداث العالمية والإقليمية والوطنية، بأثارها الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، وموجات التطرف والإرهاب لا سيما في منطقة الشرق الأوسط، تحدياتٍ ضاغطة تستوجب إيلاء الشباب العناية اللازمة ووضعهم على سلم الأولويات، ليس فقط لتجنّبهم أن يكونوا ضحية لهذه التحديات المتفاقمة والمعقدة، وإنما أيضاً لتمكينهم من الوعي والمعرفة للتصدي لها، وإشراكهم في عمليات التخطيط والتنفيذ على الصّعد كافة، بوصفهم فرصةً ينبغي الاستثمار بها.

أولاً: الإستراتيجيات الوطنية للشباب

أ. الإستراتيجية الوطنية للشباب (2005-2009)

بدأ المجلس الأعلى للشباب في عام 2004 نهجاً إستراتيجياً في تمكين الشباب على المستوى الوطني، وهو ما شكّل نقطة تحوّل في التمكين الشبابي والذي نتج عنه الإستراتيجية الوطنية للشباب (2005-2009) التي استهدفت القطاع الشبابي من الجنسين ضمن الفئة العمرية 12-30 سنة.

واستُخدمت في إعداد هذه الإستراتيجية منهجية علمية تشاركية، تعاونت فيها منظمات حكومية وغير حكومية، ومنظمات دولية معنية بالشباب (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة / يونيسيف)، بالإضافة إلى مشاركة الشباب أنفسهم (حوالي 90 ألف شاب وشابة).

وتعرّف هذه الإستراتيجية بأنها «وثيقة وطنية مكتوبة تلتزم بها مؤسسات الدولة»، وتتضمن عرضاً لواقع الشباب كمحور للتنمية البشرية في الأردن، وأهميتها ومبرراتها ومفاهيمها ومنطلقاتها ومرتكزاتها ومبادئها ورؤيتها ورسالتها وسياساتها وأهدافها الإستراتيجية والإجرائية ضمن محاورها التسعة: الشباب والمشاركة، الشباب والتعليم والتدريب، والشباب والحقوق المدنية والمواطنة، الشباب والأنشطة الترويحية ووقت الفراغ، الشباب والثقافة والإعلام، الشباب وتكنولوجيا المعلومات والعولمة، الشباب والعمل، والشباب والبيئة.

وتبيّن الإستراتيجية الآليات وخطط العمل المطلوبة لكل محور لبلوغ رؤيتها في «تنشئة وتنمية شباب واعٍ لذاته وقدراته، منتمٍ لوطنه ومشاركٍ في تنميته وتطوره مشاركة حقيقية وفاعلة، ومتمكن من التعامل مع متغيرات العصر ومستجداته بوعي وثقة واقتدار ضمن بيئة داعمة وآمنة».

- الخطة التنفيذية

جاءت الخطة التنفيذية موزعة على محاور الإستراتيجية التسع، حيث تم إدماج كل جزء منها بكل محور على حدة. واتصفت الخطة بالعمومية وبمؤشرات قياس صعبة القياس، ولم تتضمن أعداد الشرائح المستهدفة بوضوح، ولم تشمل على تقديرات مالية تفصيلية للأنشطة والمحاور. لهذا كانت هذه الخطة من أبرز التحديات التي أشار إليها تقرير التقييم (2009).

- التقييم

يمثل تقرير التقييم (2009) وثيقة أساسية في تحليل الخطة التنفيذية المتضمنة في الإستراتيجية الوطنية للشباب، بخاصة أنه أعد وفق منهجية علمية، رغم وجود معوقات جوهرية أخذها بعين الاعتبار.

ومما خلص إليه التقرير:

1. ضعف الخطة التنفيذية، واتسامها بالعمومية.
2. غياب المتابعة والتقويم والتقييم الدوري خلال عملية التنفيذ بالاستناد للأثر الفعلي وفقاً لمؤشرات الأداء المعتمدة في وثيقة الإستراتيجية، مما حال دون إمكانية إجراء تعديلات أثناء فترة التنفيذ (2005-2009) سواء على مستوى المحاور أو الوسائل أو آليات التنفيذ.
3. ضعف آليات التوثيق، ولا سيما المحوسبة، والافتقار لنمطية موحدة للتقارير والمنجزات بما يمكن من التعامل مع البيانات ببسر وسهولة.
4. عدم بناء أدوات البحث العلمي وجمع المعلومات خلال الفترات الزمنية المناسبة أثناء عملية التنفيذ، الأمر الذي حال دون معاينة التأثير على الشريحة المستفيدة ومعرفة نوعية هذا التأثير ودرجته.

- الجانب الكمي

تم تنفيذ الأنشطة والفعاليات التي اقترحتها الإستراتيجية في محاورها التسعة بصورة تفوق ما كان متوقعاً، وتوزعت هذه الأنشطة والفعاليات على محافظات المملكة، بتنظيم من الشركاء أو من المجلس الأعلى للشباب، عبر أدواته المتمثلة في مديريات الشباب والمراكز الشبابية والأندية ومعسكرات الحسين للعمل والبناء، بالإضافة إلى المبادرات.

- التوصيات التي تضمّنها التقرير

1. أهمية استمرار النهج الإستراتيجي في بناء إستراتيجية جديدة للمرحلة اللاحقة.
2. إعادة النظر في المحاور الموجودة، وتطوير محاور أخرى وفقاً لأراء الشباب أنفسهم.
3. ضرورة تشكيل وحدة التقييم والمتابعة والتوثيق، بهدف المتابعة الدورية أثناء التنفيذ.
4. اعتماد شكل موحد لأدوات جمع المعلومات ونماذج التوثيق، من أجل التعرف على مستوى التطور ومدى تحقيق الأهداف، والتمكن من إجراء المراجعة الدورية.
5. تطوير آليات التنفيذ، والتركيز على الحوار وورش العمل والمسرح والفن التشكيلي والمعسكرات وغيرها، والابتعاد عن الشكل التقليدي للمحاضرات قدر الإمكان.
6. تطوير خطة تنفيذية واضحة تعتمد على مؤشرات الأداء القابلة للقياس وعلى آليات التوثيق المرحلية.

ب. الإستراتيجية الوطنية للشباب (2011-2015)

في ضوء نتائج تقرير التقييم للإستراتيجية الوطنية للشباب (2005-2009)، شرع ببناء المرحلة الثانية من الإستراتيجية الوطنية للشباب (2011-2015)، بالتعاون بين المجلس الأعلى للشباب والشركاء من مؤسسات الدولة والخبراء والمنظمات الدولية المشاركة والداعمة، وأنجز تقرير المسح الشبابي بالتشارك مع دائرة الإحصاءات العامة عام 2010، ثم تم إعداد وثيقة المرحلة الثانية من الإستراتيجية.

يدور المحور الإستراتيجي للمرحلة الثانية من الإستراتيجية حول الاستمرار في نهج التخطيط الإستراتيجي الوطني الذي يحقق رسالة الحركة الشبابية والتي تهدف إلى تحقيق دور شبابي فاعل داعم للأمن الوطني بمفهومه الشامل ومرتكز على ثنائية الهاشمية (القيادة) والأردن (الأرض والشعب)، في إطار العمق الإستراتيجي العربي والإسلامي، وقبول الآخر والتعاون معه، على اعتبار أن الأردنيين شركاء في الحضارة الإنسانية الواحدة. أما رؤية الإستراتيجية، فتقوم على تنشئة وتنمية شباب أردني واع لذاته وقدراته، منتم إلى وطنه، مشارك في تنميته وتطوره مشاركة حقيقية فاعلة، ومتمكن من التعامل مع متغيرات العصر ومستجداته بوعي وثقة واقتدار ضمن بيئة داعمة وآمنة.

تم اعتماد عشرة محاور تنفيذية وُزعت البرامج والأنشطة عليها. وهذه المحاور هي: الشباب والحقوق المدنية والمواطنة، الشباب والمشاركة المجتمعية، الشباب والنموذج الأردني الخاص في بناء الشخصية الشبابية، الشباب والأصالة والحداثة، الشباب والحاكمة الرشيدة،

الشباب والتنمية الشاملة المستدامة، الشباب والتغيير الحقيقي ومحركات التغيير، الشباب والأمن الناعم (الأمن الإنساني)، الشباب والأمن الوطني والسلامة الوطنية، والشباب والبيئة الآمنة.

- مأخذ على وثيقة الإستراتيجية

أُخذ على وثيقة الإستراتيجية الوطنية للشباب (2011-2015)، أنها بالغت في الاهتمام بالبعد الأمني، وهو ما ربطه خبراء في منظمات دولية معنية، بالخلفية العسكرية لرئيس المجلس في حينه، موضحين أنه يمثل «عسكرة» للشباب و«خطوة إلى الوراء» في خطاب التمكين الشبابي في الأردن. ولكن الموضوعية تقتضي القول إن مرحلة البناء للإستراتيجية شهدت تعقيدات خلال ما سُمي «الربيع العربي»، وإن هذا الأمر أُخذ في الحسبان بطريقة أو بأخرى.

- الخطة التنفيذية

تميزت وثيقة هذه الإستراتيجية بخطتها التنفيذية ونظام المتابعة والتقييم للبرامج والأنشطة المعتمد بالإضافة إلى إدراج الدراسات العلمية، على الخطة التنفيذية لمتابعة التنفيذ وقياس الأثر مرحلياً والقياس الكمي للبرامج والأنشطة وفق نماذج دقيقة أُعدت لهذه الغاية.

وتمثل مراجعة تجربة المرحلة الأولى للإستراتيجية (2005-2009) وتوصيات تقرير التقييم (2010) المرتكزين اللذين بُنيت عليهما وثيقة الإستراتيجية في مرحلتها الثانية. ولأن خطة التنفيذ للمرحلة الأولى اتسمت بالعمومية، برز الحرص في المرحلة الثانية على الإنجاز التراكمي، وتم تحديد غايات وأهداف إستراتيجية وأهداف فرعية وبرامج ونشاطات في الخطة الإجرائية لتنفيذ ومتابعة وتقييم البرامج في هذه المرحلة.

ويمكن القول إن الخطة التنفيذية للمرحلة الثانية اتسمت بإمكانية التنفيذ، وتم فيها تحديد أدوار الشركاء، وآليات المتابعة والتقييم كماً ونوعاً وبأسلوب علمي واضح قابل للقياس.

- تقييم التنفيذ الفعلي

لم يتم تنفيذ ما تضمّنته الوثيقة أو خطتها التنفيذية على أرض الواقع على الإطلاق. وتمت مخاطبة رئاسة الوزراء لاعتماد الإستراتيجية واستئذانها بالبدء في تنفيذها منذ 2011/1/1، ولم يتلقَ المجلس الأعلى للشباب أي ردّ آنذاك.

وفي 24/10/2011 تم تشكيل وزارة الشباب والرياضة خلفاً للمجلس الأعلى للشباب، وأبدى الوزير المعين في حينه عدم رغبته في العمل بالإستراتيجية أو تعديلها، واضعاً خطاً وبرامج مباشرة وفق رؤيته الشخصية.

ت. الإستراتيجية الوطنية للشباب (2016-2018)

في 26/4/2012 أُلغيت وزارة الشباب والرياضة التي شكّلت يوم 24/10/2011، وأعيد المجلس الأعلى للشباب. ثم شرع ببناء وثيقة جديدة للإستراتيجية الوطنية للشباب (2016-2018)، وبعد الانتهاء من إعدادها تم اعتمادها من رئاسة الوزراء بتاريخ 14/3/2016.

وتقوم رؤية هذه الإستراتيجية على تنشئة وتنمية شباب أردني واع لذاته وقدراته، منتهم إلى وطنه، مشارك في تنميته وتطوره مشاركة حقيقية فاعلة، ومتمكن من التعامل مع متغيرات العصر ومستجداته بوعي وثقة واقتدار ضمن بيئة داعمة وأمنة.

وتم توزيع أهداف الإستراتيجية على عشرة محاور تمثل العناوين الرئيسية الجامعة لها، وهي: الشباب والتمكين الديمقراطي، الشباب والأصالة والمعاصرة والعولمة، الشباب والهوية الوطنية، الشباب والعمل والريادة، الشباب والحاكمية الرشيدة، الشباب والبيئة الأمنة ومحاربة التطرف، الشباب والسلامة الوطنية، الشباب والأمن الإنساني، الشباب والتنمية الشاملة المستدامة، والشباب ومحركات التغيير.

- الخطة التنفيذية

ضمت وثيقة هذه الإستراتيجية خطة تنفيذية تفصيلية. حيث احتوت على 50 مشروعاً على مدار السنوات الثلاث المستهدفة، وبكلفة تقديرية إجمالية بلغت 6.192 مليون دينار. وصيغت الخطة وفق نموذج قابل للتنفيذ والقياس إلى حد كبير.

- تقييم التنفيذ الفعلي

لم يتم التنفيذ الفعلي للوثيقة أو لخطة التنفيذية على أرض الواقع على الإطلاق رغم إقرارها رسمياً من رئاسة الوزراء.

والسبب هو أنه بعد أن أعيد تشكيل وزارة الشباب بتاريخ 1/6/2016، لم يستجب الوزير آنذاك للشروع في تنفيذ الإستراتيجية أو مراجعتها أو تعديل عليها، وشرع ببناء وثيقة جديدة لم يتسن له استكمالها بسبب تعديل وزاري طاله بتاريخ 15/1/2017.

كما إن عدم التنفيذ مردّه غياب الرقابة أو المتابعة والتقييم من طرف رئاسة الوزراء تجاه الوثائق الوطنية المقررة منها. فضلاً عن المشكلة المتمثلة في قصر الفترة الزمنية التي يقضيها الوزير في منصبه بالعادة، والتي لا تتيح له إنجاز خطط طويلة المدى.

ث- الإستراتيجية الوطنية للشباب (2018-2025)

انتهت وزارة الشباب من إعداد وثيقة الإستراتيجية الوطنية للشباب (2018-2025) وخطتها التنفيذية، لتكون على مرحلتين؛ الأولى (2018-2020)، والثانية (2020-2025). وتمت مخاطبة رئيس الوزراء لغايات اعتماد الإستراتيجية بتاريخ 2017/12/17. وتقوم رؤية هذه الإستراتيجية على «شباب مبدع متمكن منتج مشارك بالتقدم والتغيير». وجاءت محاورها التنفيذية على شكل سبعة برامج تنفيذية ينبثق من كل منها عدد من المشاريع، وعلى النحو التالي:

- برنامج الشباب والتعليم. وانبثق منه ثمانية مشاريع.
- برنامج الشباب وسيادة القانون والحاكمية الرشيدة. وانبثق منه أربعة مشاريع.
- برنامج الشباب والأمن والسلم المجتمعي. وانبثق منه ستة مشاريع.
- برنامج الشباب والمواطنة الفاعلة. وانبثق منه ثمانية مشاريع.
- برنامج الشباب والصحة. وانبثق منه سبعة مشاريع.
- برنامج الشباب والتمكين الاقتصادي. وانبثق منه سبعة مشاريع.
- برنامج الشباب وريادة الأعمال. وانبثق منه ستة مشاريع.

ومن خلال مطالعة هذه البرامج والمشاريع المنبثقة منها، يلاحظ ضعف دلالة البرامج عن المشاريع التي تنضوي تحتها في كثير من الأحيان، والمبالغة في الطرح مما قد يعقد إمكانية التطبيق على أرض الواقع من جهة، ويؤدي إلى الإحلال مكان وزارات قائمة أصلاً لهذه الغاية من جهة أخرى.

وعلى سبيل المثال، الهدف الإستراتيجي في برنامج الشباب التعليم هو «تطوير بيئة تعليمية وتربوية آمنة وداعمة ومحفزة»، ومن المشاريع المنضوية تحته: «تحسين المناهج التعليمية والتربوية لتصبح أكثر تشاركية وإنتاجية»، و«تحسين البيئة التعليمية والتربوية في المدارس والجامعات». وهما مشروعان يقعان ضمن اختصاصات وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي وليس من اختصاص وزارة الشباب. فكيف يمكن للإستراتيجية الوطنية للشباب استهداف البنية التحتية للبيئة التعليمية في المدارس والجامعات؟!

ولم تتطرق البرامج بالقدر الكافي لثقافة العمل التطوعي والمشاريع التطوعية التي تحمل بصمات الشباب أنفسهم، كما غابت عنها النشاطات الترويحية والثقافة البدنية والصحية وممارسة الرياضة للجميع من أجل الصحة، رغم أن هذا الأمر جزء لا يتجزأ من فلسفة قانون رعاية الشباب على مر السنين.

وأغفلت البرامج إلى حد كبير التوجّه نحو المستقبل واستشرافه، وتحديدًا في ما يخص مواكبة متطلبات الثورة الصناعية الرابعة والثورة الرقمية.

- الخطة التنفيذية

ضمت وثيقة هذه الاستراتيجية خطة تنفيذية، احتوت على 46 مشروعاً للمرحلة الأولى (3 سنوات) المستهدفة وبكلفة تقديرية إجمالية بلغت 11 مليون دينار.

ولم تعتمد الخطة التنفيذية خطة واضحة للمتابعة والتقييم، ولم تحدد مسؤولية ذلك بشكل واضح وعملي، كما إنها بلغت في الدور الذي يمكن أن تقوم به وزارة الشباب لتنفيذ البرامج، مما جعلها أقرب إلى الإطار المؤسسي منها إلى إطار التشارك الوطني، وهذا يتناقض مع فلسفة رعاية الشباب التي عدت القطاع الشبابي مسؤولية مؤسسات الدولة برمتها. يضاف إلى ذلك أن مجمل البرامج يصعب تطبيقها ومتابعتها باستخدام أدوات وزارة الشباب وأذرعها، حيث لم تأخذ الخطة التنفيذية بعين الاعتبار مستويات تنفيذ الأنشطة التي تُبنى الخطط السنوية لمديريات الشباب والمراكز الشبابية على أساسها. لذا فإن الخطة بحاجة لمراجعة كاملة تنطلق من مستويات تطبيق الأنشطة على أرض الواقع.

ج- إستراتيجية (2018-2025) و«رؤية الأردن 2025» وخطة تحفيز النمو من خلال مطالعة وثيقة الإستراتيجية الوطنية للشباب (2018-2025) يلاحظ أنها أخذت «رؤية الأردن 2025» بعين الاعتبار من خلال النظر إليها بوصفها فرصة ونقطة قوة في «التحليل الرباعي» ومن خلال بند «الإستراتيجيات والوثائق الوطنية».

فقد تمت الإشارة بوضوح إلى «رؤية الأردن 2025» وخطة تحفيز النمو، الأمر الذي انعكس على البرامج التنفيذية من خلال برنامج «الشباب والتمكين الاقتصادي»، والذي انبثق منه سبعة مشاريع هي: تأهيل الشباب لسوق العمل، تعزيز مهارات الشباب للدخول لسوق العمل، كسب تأييد الشباب وأسرهم للعمل المهني، توعية الشباب بحقوقهم وواجباتهم، إنشاء نافذة إلكترونية موحدة لفرص العمل المتاحة محلياً وعربياً وتمويل المشاريع الصغيرة، تفعيل وحدات التشغيل في الوزارات والمؤسسات الحكومية، وتشجيع العمل المنزلي عن طريق

استخدام تكنولوجيا المعلومات.

كما أشير إلى «رؤية الأردن 2025» من خلال برنامج «الشباب وريادة الأعمال» الذي انبثق منه ستة مشاريع هي: تمكين الشباب والعاملين معهم بمفاهيم ومهارات ريادية، تشجيع الشباب على الإبداع والتميز، إيجاد اتجاهات إيجابية لدى الشباب نحو المشاريع الإنتاجية، تشجيع الشباب على إطلاق المبادرات الشبابية، تأسيس ودعم الحاضنات العامة والخاصة، وتشجيع الشباب من ذوي الإعاقة على التميز والإبداع.

وهذه البرامج والمشاريع المنبثقة عنها كافية لتحقيق الكثير من الإنجازات إذا تم تطبيقها بالشكل اللازم.

- الجهات المشاركة في بناء الإستراتيجية

بحسب وثيقة الإستراتيجية، فإن ثماني وزارات معنية شاركت إلى جانب وزارة الشباب في بناء هذه الإستراتيجية. وهناك استمرار للنهج التشاركي من خلال تمثيل الوزارات بمندوبين، لكن هذا النهج يبدو «صُورياً»، حيث تغيب المعلومات الكافية عن خبرات هؤلاء المندوبين وتخصصاتهم وحدود مشاركتهم وطبيعة الآراء التي يقدمونها. وعلى الأرجح أن هذه المشاركة اقتصرت على إبلاغ المندوبين بالإجراءات واستشارتهم بشأنها خلال الاجتماعات. إن مشاركة الجهات المعنية يجب أن تكون فعلية وفاعلة، بحيث تربط هذه الجهات ببرنامج الإستراتيجية مع مشاريعها وبرامجها بشكل تكاملي تظهر آثاره على أرض الواقع، كما ينبغي أن تتبنى كل منها جزءاً من الخطة وأن يحدد دورها فيها بوضوح، وأن تخضع لخطة المتابعة والتقييم، مع ضرورة إنشاء مكتب تنفيذي يتولى التنسيق والمتابعة وتحقيق ترابط ملموس في عمل الجهات المختلفة المعنية بالإستراتيجية.

ح- إستراتيجية المجلس الأعلى للشباب (2016-2019)

هذه الإستراتيجية خاصة بالمجلس الأعلى للشباب، وتختلف اختلافاً كلياً عن الإستراتيجيات الوطنية سائفة الذكر. وهي تسعى إلى التطوير المؤسسي من خلال سبعة محاور: التنظيم الإداري والمالي، التشاركية مع الجهات ذات العلاقة، المسؤولية المجتمعية، التشريعات والأدلة، الجودة والتميز، المؤسسات الشبابية والرياضية، والبرامج والأنشطة.

- أهداف الإستراتيجية على المستوى الوطني
- المحافظة على الأردن والارتقاء به كبلد آمن ومناسب للعيش والعمل وتربية أجيال المستقبل.
- تعزيز المشاركة في الأنشطة السياسية والاقتصادية والثقافية (تكافؤ الفرص).

- أهداف الإستراتيجية على المستوى المؤسسي:
- تنشئة شباب متمسك بعقيدته، منتم لوطنه وأمته واع لموروثها الحضاري وقيمها، متحل بروح المسؤولية، قادر على تعزيز النهج الديمقراطي والتعددية الفكرية واحترام حقوق الإنسان والتعامل مع معطيات العصر والتقنية الحديثة.
- تعميق انتماء الشباب للوطن والولاء للقيادة الهاشمية واحترام الدستور وسيادة القانون ومبادئ الثورة العربية الكبرى.
- تنظيم طاقات الشباب واستثمارها بما يكفل مشاركتهم الفاعلة في التنمية البشرية المستدامة وترسيخ قيم العمل الجماعي والتطوعي.
- تشجيع الشباب على ممارسة الرياضة الترويحية بقصد تنمية اللياقة البدنية وتهذيب النفس.

- التقييم

تعدّ الوصول إلى وثائق أو تقارير تفيد بأن هذه الإستراتيجية تم تنفيذها أو شرع في تنفيذها على الأقل، وأكد مديرون ومعنيون في وزارة الشباب أن الإستراتيجية لم تنفذ، ويمكن ردّ ذلك إلى الأسباب نفسها التي حالت دون تنفيذ الإستراتيجيات الوطنية سالفة الذكر، والمتملة في عدم ترسيخ النهج المؤسسي في العمل، وغياب الإنجاز التراكمي المبني على الأسلوب العلمي سواء في الاستمرار أو التعديل أو التقييم.

• الملخص

أ- فترة 2005-2009

انتهج المجلس الأعلى للشباب نهجاً إستراتيجياً في تمكين الشباب تحت عنوان «ماذا يريد الشباب من الدولة؟ وماذا تريد الدولة من الشباب؟» بتشاركية حقيقية وفق الإطار العلمي، وقد شكّل هذا سابقةً تمثّلت في طرح ملف تمكين الشباب على المستوى الوطني وليس المؤسسي

فحسب، الأمر الذي جعل من الملف الشبابي في دائرة اهتمام دولة.

وعليه، تم استثمار الأدوات التابعة للمجلس آنذاك، وتهيئتها ووضعها تحت تصرف برامج الإستراتيجية الوطنية للشباب (2005-2009)، مما ساعد في توسيع نطاق الأنشطة الهادفة وخفض الكلف المالية وزيادة الشرائح الشبابية المستهدفة.

كما إن استحداث محور «المبادرات» (2007) وإضافته للإستراتيجية الوطنية للشباب (2005-2009) جعل الإستراتيجية قادرة على مواكبة المستجدات السياسية والاجتماعية واحتياجات الشباب، الأمر الذي عزز من تنوعها واستجابتها للتغيرات.

ب- بعد عام 2010

رغم أن المجلس الأعلى للشباب خاض تجربة بناء أكثر من إستراتيجية وطنية، إلا أن أيًا من وثائق تلك الإستراتيجيات لم تتمكن من الدخول إلى حيز التنفيذ.

ومن الأسباب التي تقف وراء ذلك، عدم استقرار رؤية الحكومات المتعاقبة تجاه صيغة الجهة الحكومية التي تتولى قطاع الشباب (وزارة شباب ورياضة، وزارة شباب، مجلس أعلى للشباب، مجلس أعلى للشباب والرياضة)، وتبدل الوزراء أو تغير الحكومات بشكل متلاحق وخلال فترات زمنية قصيرة، وهو ما أظهر غياب المؤسسة في الإنجاز التراكمي من خلال إنكار أي جهد سابق وتجاهله دون أي تقييم حقيقي له.

وما زالت الخطط السنوية لأدوات الوزارة وأذرعها تسير بشكل أو بآخر ضمن الإطار الذي رسمته وثيقة الإستراتيجية الأولى (2005-2009) من حيث بناء الخطط السنوية لمديريات الشباب والمراكز الشبابية والاستفادة من البنية التحتية للوزارة وأدواتها.

ويلاحظ أن هناك تراجعاً كبيراً في عملية الصيانة في البنى التحتية وأدوات الوزارة، ما أثر على فاعلية هذه الأدوات وأدى إلى تراجع صلاحياتها ونشوء تحديات مرتبطة بالتعليمات المالية والحوافز للعاملين، وتحول الفرصة الاستثمارية لها إلى تهديد في كثير من الأحيان.

ت- التطور البنائي لوثائق الإستراتيجيات

رغم اشتغال وثائق الإستراتيجيات على الكثير من الإشارات التي تعكس الترابط والبناء المؤسسي المبني على الأسلوب العلمي، إلا أن ذلك لم يعكس واقع الحال قدر تعبيره عن حاجات نظرية بحتة.

كما إن وثائق الإستراتيجيات ما بعد عام 2010 عكست في مضامينها ورؤاها القناعة

الشخصية للمسؤول الأول (رئيس المجلس أو الوزير)، الأمر الذي تسبب في بعض التناقض، وبالتالي إضعاف الترابط المفترض بين هذه الوثائق، فكل وثيقة ظروف خاصة بها أثناء عملية بنائها.

أما بخصوص التنفيذ الفعلي، فقد لوحظ أنه منذ الانتهاء من تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشباب (2005-2009) وتقييمها (2009) والتمديد لبرامجها لسنة أخرى، لم يتم تنفيذ أي وثيقة من الاستراتيجيات اللاحقة التي تم بناؤها على أرض الواقع.

ثانياً: التطور التاريخي لرعاية الشباب

مرت الرعاية الشبابية في الأردن بعدد من المراحل، وكانت لكل مرحلة سماتها وخصائصها، ورغم التداخل بينها إلا أن بالإمكان إيجازها على النحو التالي:

أ- مرحلة الرعاية الأولية (شباب ورياضة)

وصفت هذه المرحلة بالتلقائية والعضوية، وقامت على التطوع، وبدأت تاريخياً منذ تأسيس إمارة شرق الأردن، وتم خلال تلك الفترة تأسيس عدد من الأندية الرياضية، تحت مظلة قانون وزارة التنمية الاجتماعية، ثم بدأت تظهر دعوات للتأطير المؤسسي للعمل الشبابي والرياضي، فأُنشئت مؤسسة رعاية الشباب عام 1966، والتي كانت تتبع لرئاسة الوزراء مباشرة، لتصبح الجهة الحكومية المعنية بالشباب والرياضة معاً.

ب- مرحلة الرعاية الثانية (شباب ورياضة)

امتدت هذه المرحلة منذ عام 1968 وحتى عام 2001، وقد شهدت عدداً من التطورات المهمة، أبرزها إنشاء وزارة الثقافة والشباب عام 1975، مع وجود مؤسسة رعاية الشباب التي ظلت تابعة للوزارة حتى عام 1984، الذي استُحدثت فيه وزارة خاصة للشباب والرياضة، وبقي قانون المؤسسة هو الذي يحكم عمل الوزارة الجديدة حتى عام 1987، عندما صدر قانون رعاية الشباب رقم (8) لسنة 1987، والذي ظل معمولاً به حتى عام 2001.

وخلال ذلك، ظلت الوزارة تتولى شؤون الشباب والرياضة معاً، مع إعطاء الأفضلية للرياضة التنافسية واقعياً ودون بروز الجانب الاستراتيجي لرعاية وتمكين الشباب بالصورة التي تضمن وضع احتياجات الشباب على سلم الأولويات الوطنية، ربما لوجود أولويات أخرى أكثر إلحاحاً آنذاك.

ت- مرحلة الرعاية الشبابية المتخصصة (فلسفة الفصل والتحول)

بدأت هذه المرحلة بصدور الإرادة الملكية، بفصل مسؤوليات الشباب عن مسؤوليات الرياضة التنافسية، وتشكيل المجلس الأعلى للشباب، ليكون الخلف القانوني والواقعي والإداري للوزارة، وفق القانون المؤقت للمجلس الأعلى للشباب رقم (65) لسنة 2001، ثم صدر القانون بشكله النهائي تحت رقم (13) لسنة 2005، فأصبح المجلس يتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري، وغدا المسؤول عن رسم السياسة الوطنية لرعاية الشباب، ووضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها، بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، بقصد توحيد جهودها وتوظيف إمكاناتها.

وبالتوازي، صدر قانون اللجنة الأولمبية الذي أناط بهذه اللجنة مسؤولية الرياضة التنافسية.

وبدأ الشروع الفعلي بالتعامل مع الملف الشبابي بشكل متخصص على مستوى الوطن، وتحقيق الشراكة مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وإدراك أن هذا الملف لا يمكن أن يُختزل بوزارة أو مؤسسة أو جهة ما، كونه ملاً وطنياً تُعنى به جميع مؤسسات الدولة، وفق رؤية وطنية جامعة تقودها الجهة الحكومية المعنية بالشباب، سواء أكانت وزارة أم مجلساً أعلى أم مديرية عامة.

ثالثاً: الجهة الحكومية المعنية بالشباب

أ- الوضع القانوني

في عام 2017، أقرت الحكومة مشروع قانون معدّل لقانون المجلس الأعلى للشباب سمي «قانون رعاية الشباب»، وتضمن إلغاء المجلس، واستبدال كلمة «الوزارة» بـ «المجلس»، وكلمة «الوزير» بـ «الرئيس»، أيما وردتا بالقانون الأصلي. وتم تحويل المشروع إلى مجلس النواب الذي ناقشه بدوره، وأقره في شباط 2018 كما ورد من الحكومة. وبعد الانتهاء من المراحل الدستورية لإقرار مشروع القانون، ستتم مراجعة جميع الأنظمة الصادرة عن القانون الأصلي لإجراء التعديلات اللازمة عليها.

وكانت وزارة الشباب خلفت المجلس الأعلى للشباب بتاريخ 2016/6/1، مع الإشارة إلى أنه سبق أن شُكلت وزارة للشباب والرياضة يوم 2011/10/24 ثم أُلغيت يوم 2012/4/26 لتعود الحياة للمجلس الذي غاب خلال فترة عمل الوزارة. وبعودته تلك، أضحت المجلس الجهة الحكومية المعنية بالسياسات الوطنية للشباب، ثم تقرر إلغاؤه من جديد مع عودة الوزارة (2016/6/1). ومنذ ذلك التاريخ تعاقب على وزارة الشباب ثلاثة وزراء، وهذا من المآخذ

عليها، حيث بلغ معدل مكوث الوزير في منصبه ثمانية شهور فقط، في حين بلغ معدل مكوث رئيس المجلس في منصبه 3.6 سنة.

وهنا يمكن التوقف أمام عدد من المفارقات:

1. عدم استقرار السياسات الحكومية للحكومات المتعاقبة تجاه صيغة الجهة الحكومية المعنية بالشباب (وزارة شباب ورياضة، وزارة شباب، مجلس أعلى للشباب، مجلس أعلى للشباب والرياضة)، والانتقال من صيغة إلى أخرى بشكل مفاجئ.

2. قصر الفترة الزمنية التي يقضيها الوزير في منصبه، والتي لم تتجاوز ثمانية شهور بالمعدل، وهو ما يحول دون تمكن أي وزير من التخطيط وإرساء سياسات واضحة مبنية على دراسة دقيقة لواقع الحال والمستقبل.

3. ضعف التواصل بين رئاسة المجلس الأعلى للشباب ورئاسة الوزراء أو مجلس الوزراء، وهو ما أضعف من قدرة المجلس الأعلى للشباب على تنفيذ برامجه وحال دون استمراره في تطبيق الإستراتيجيات الوطنية للشباب بالصورة المثلى. وذلك رغم أن معدل مكوث رئيس المجلس في منصبه بلغ 3.6 سنة، وهو أمر إيجابي لصالح استقرار المؤسسة.

4. قلة الخبرة وعدم التخصصية في بعض المواقع القيادية في كثير من الأحيان، في المجلس والوزارة على حد سواء، نظراً للوساطة والمحسوبية والتغييرات المتسارعة والمتلاحقة في المواقع العليا، وهو ما أضعف من إمكانية المضي بشكل إستراتيجي مؤسسي في تحقيق الرؤى والأهداف.

5. غياب دور الجهات الحكومية المعنية (خارج إطار الوزارة أو المجلس)، من حيث التقييم المؤسسي والإستراتيجي لقطاع الشباب بشكل دوري، وهو ما أدى إلى غياب المؤسسة، وغياب الإنجاز التراكمي، وتحييد الاستفادة من التجارب السابقة، وترسيخ نهج الرؤية الأحادية الآتية أو المرحلية.

ب- اقتراحات حول الجهة الحكومية المعنية بالشباب

1. تشكيل مجلس وطني لرعاية الشباب برئاسة رئيس الوزراء وعضوية وزير الشباب ووزراء الوزارات ذات العلاقة (التربية والتعليم، التنمية السياسية والشؤون البرلمانية، التنمية الاجتماعية، التعليم العالي) إلى جانب ممثلين عن جهات أخرى كالقوات المسلحة والأمن العام.

2. التأكيد على مبدأ التخصصية والخبرة والمؤهلات في المواقع القيادية العليا والوسطى والإشرافية للجهة الحكومية المعنية بالشباب، والبعد عن الوساطة والمحسوبية.
3. تبني خطة إستراتيجية حقيقية للتطوير المؤسسي للجهة الحكومية المعنية بالشباب، لتصويب أوضاعها الإدارية والمالية، وتخفيف وطأة الممارسات الارتجالية المتراكمة.

ت- أدوات الجهة الحكومية المعنية بالشباب (وزارة الشباب حالياً)

يتبع لوزارة الشباب ما يزيد على 640 مؤسسة شبابية ورياضية تتوزع على جميع محافظات المملكة وتشمل: خمس مدن رياضية شبابية، و13 مديرية شباب، و361 نادياً ثقافياً رياضياً اجتماعياً، و14 هيئة شبابية، و199 مركزاً شبابياً، و18 مجمعاً شبابياً ورياضياً، و16 بيتاً ومعسكراً للشباب.

وتالياً عرض لطبيعة كل مكون من مكونات البنية التحتية للوزارة، وتعريف بأبرز التحديات التي تواجهه، والحلول المقترحة لزيادة فاعليته في خدمة القطاع:

1. المراكز الشبابية

وهي مراكز تابعة للوزارة رسمياً، تستقبل الشباب ضمن الفئة العمرية 12-24 سنة، وكوادرها البشرية من ضمن الكوادر التابعة للوزارة، ولها مخصصات سنوية تنفق منها على أنشطتها التي يشارك بها أعضاؤها، وتتفاوت مقراتها من حيث مدى ملاءمتها للأنشطة الشبابية. ويبلغ العدد الإجمالي لهذه المراكز 199 مركزاً (115 للذكور و84 للإناث)، 107 منها تمارس أعمالها في مبانٍ مستأجرة، و32 مركزاً تصنف ضمن المراكز النموذجية (المبنية من خلال الوزارة)، أما البقية (50 مركزاً) فقد تم بناء مقراتها ضمن برنامج المبادرات الملكية.

وتعدّ المراكز الشبابية (مراكز الشباب ومراكز الشابات) أحد عناصر القوة والذراع الرئيسية في التمكين الشبابي، نظراً للرعاية الحكومية التي تحظى بها مباشرة، ولتوفر المقرات والمخصصات المالية إلى حد ما، بالإضافة لانتشارها في أرجاء البلاد ولا سيما في الأطراف والمناطق البعيدة عن مراكز المحافظات.

- التحديات

تعاني المراكز الشبابية من تحديات أدت إلى تراجع أدائها بشكل ملحوظ، ومن أبرز هذه التحديات:

- العضوية

تكاد تنحصر العضوية على أرض الواقع، في صورة واحدة، هي تجميع الشباب للمشاركة في أنشطة معينة، وخاصة معسكرات المبيت. لكن عدد الشباب الذين يترددون على المراكز في واقع الأمر قليل جداً، ما يدفع بعض إدارات المراكز إلى وضع كشوف وسجلات بأرقام وبيانات وهمية لإظهار أن هناك إقبالاً من الشباب على هذه المراكز.

ومن أسباب عزوف الشباب: عدم اهتمام المراكز بتطوير أدائها في ظل غياب الرقابة عليها، وندرة البرامج الجاذبة التي تشجع الشباب على قضاء جزء من وقتهم داخل المركز، وضعف قدرة القائمين على المراكز على استقطاب الشباب والتعامل معهم كشركاء حقيقيين في إدارة هذه المراكز، واتساع الفجوة بين المراكز والمدارس.

- الكوادر الإدارية والإشرافية

تتنوع التحديات التي تواجه المراكز الشبابية في هذا المضمار، لتشمل ضعف المؤهلات لدى نسبة كبيرة من الكوادر، وسوء توزيع الكوادر الذي يتسبب بنقص حاد في بعض المراكز وتخمة معينة في بعضها الآخر.

وهذا يعود بشكل كبير إلى موجات التعيينات شبه العشوائية والمبنية على الوساطة والمحسوبية من دون دراسة موضوعية للاحتياجات الفعلية، بالإضافة إلى فتح مداخل واسعة للتعيين خارج جدول التشكيلات أو من خلال أندية المدن الرياضية أو على نظام المكافأة أو على حساب بيوت الشباب، وهو ما يقود في النهاية إلى تثبيت هذا «الحمل الثقيل» ضمن جدول التشكيلات، والنتيجة: مراكز مثقلة وعاجزة تماماً، وكوادر محبطة، وضعف في العضوية.

- الفعاليات والأنشطة

إن تكرار الأنشطة التقليدية في معظم المراكز، واتباع أسلوب التلقين، واختيار محاضرين وفقاً لمبدأ «التنفيذ»، أفقد الجزء الأكبر من هذه الأنشطة مضمونها ووقف عائقاً دون إمكانية تحقيق أهدافها، كما إن تكرار إشراك الشباب الأقارب والمعارف في هذه الأنشطة، من دون اعتبار لشرط العضوية الفعلية، حصر حجم الشريحة المستفيدة أو المستهدفة من الشباب في البرامج المختلفة.

- التعليمات المالية

تكمن المشكلة هنا في الصلاحيات الممنوحة لرؤساء المراكز، والتفاوت في الإنفاق بين المركز والميدان، والتعقيدات التي تشوب بعض الإجراءات المالية، وإلغاء مخصصات الضيافة في الأنشطة البسيطة، والحد من لوازم الأنشطة ومواد التدريب. إذ تشكل هذه العوامل والممارسات عائقاً أمام مشرفي المراكز يحول دون استقطاب الشباب والمدربين الأكفاء.

وإذا كان هناك خشية من التسبب المالي والفساد، فمن الممكن انتهاج أساليب حديثة في المراقبة والمتابعة وضبط الإجراءات بعيداً عن التقنين غير المبرر الذي يؤثر في صلب الأنشطة وفي مخرجاتها.

- المباني المستأجرة

هذه المباني تشكل تحدياً من حيث ضيق المساحات والساحات وقلة التجهيزات، ومع ذلك هناك مراكز ذات إمكانات متواضعة نجحت في تسجيل الكثير من الإنجازات رغم أن مبانيها مستأجرة .

وقد تولت المبادرات الملكية بناء 50 مركزاً تم تجهيزها بالكامل، إلا أن مشكلة المراكز المستأجرة ما تزال ماثلة للعيان، وهي تتفاقم مع تأسيس كل مركز جديد.

والجدير بالذكر إن الإقبال على تأسيس المراكز من قبل الأهالي وأصحاب النفوذ لا يتعلق بخدمة الشباب قدر ارتباطه بإيجاد مداخل للتعيينات.

- المقرات الممنوحة ضمن برنامج المبادرات الملكية

هذه المقرات شكلت إضافة نوعية للقطاع، من حيث زيادة عدد المراكز، والرفع من جودة البناء، وسعة الساحات الملحقة بالمراكز، والحرص على تجهيز المراكز بشكل مناسب.

لكن التحدي الذي تواجهه هذه المقرات، أنها أقيمت غالباً في مناطق بعيدة نسبياً عن التجمعات السكانية، بحكم أنها مملوكة للدولة، إلى جانب أنها لم تعزز بالكوادر المؤهلة ولم تحظ بالمتابعة والرقابة اللازمين.

- الحلول المقترحة

- العضوية

يمكن الحل في إعادة العمل بتشغيل الناشطين بالعمل الشبابي والطلابي من المعلمين العاملين في مدارس وزارة التربية والتعليم، في المراكز الشبابية خلال الفترة المسائية وفقاً لنظام المكافأة، على أن تتم متابعة أدائهم وتقييمه دورياً. وقد عمل بهذا النهج سابقاً، وشهد نجاحاً ملموساً قبل أن يقوم وزير الشباب بإلغائه في عام 2012.

كما ينبغي تكريس العمل بنظام العضوية الفعلي والحقيقي، من خلال بناء الهيئات العامة وانتخاب الهيئات الإدارية ضمن برامج، وتفعيل دور هذه الهيئات في إدارة المراكز بإشراف رؤساء المراكز، وتشكيل اللجان المساندة وإعطائها الفرصة لاستقطاب الشباب وتفعيل أدوارهم، وفق منظومة شبابية فاعلة تقدم لهم التسهيلات اللازمة.

- الكوادر الإدارية والإشرافية

هذه المشكلة لا يمكن حلها إلا بعد التخلص من تأثيرات التدخلات التي تتحجج بضرورة الحفاظ على أرزاق الموظفين، وسوى ذلك من الأعداء.

إن من شأن إجراء دراسة حقيقية لواقع هذه الكوادر من جميع النواحي أن يؤدي إلى:

- تأهيل الكوادر التي لديها الاستعداد والمبادرة، لتحظى بفرصة جديدة.
- تحييد الكوادر الميؤوس من تطويرها لصالح العمل الشبابي، استناداً إلى مقولة «إن لم ينفعنا يجب ألا يتمكن من الإضرار بنا».
- اعتماد هيكل وظيفي مبني على الاحتياجات الحقيقية وليس على أساس استيعاب الكوادر كما هي في واقع الحال.
- اختيار رؤساء المراكز وفقاً لمعيار الكفاءة، ومنحهم الصلاحيات المناسبة لطبيعة المهمات التي يتولونها، وفي المقابل تقييم الإنجاز الذي يحرزونه تحقيقاً للأهداف المعتمدة مسبقاً لكل مركز على حدة ووفق مؤشرات أداء واضحة وقابلة للقياس.
- استقطاب كفاءات من وزارة التربية والتعليم بنظام الإعارة، مع منح أصحابها بعض الامتيازات وإخضاع أدائهم للتقييم دورياً.

- الفعاليات والأنشطة

- استحداث أنشطة شبابية تبتّ الحيوية في المراكز من خلال الشباب أنفسهم، وتقديم التسهيلات اللازمة لهم في هذا المضمار.
- تعزيز مبدأ الأنشطة التشاركية بين المراكز الشبابية؛ داخل المحافظة الواحدة، وعلى مستوى الأقاليم (شمال، وسط، جنوب)، وعلى مستوى المملكة ككل. ومن شأن هذا التوجّه أن يعزّز تعرّف الشباب على بعضهم بعضاً، ويفتح باب التواصل بينهم بعيداً عن الجهوية والمناطقية. كما إن الأنشطة الكبيرة (المبيت) مشجّعة للشباب، ومن شأن دفع التكاليف من مخصصات أكثر من مركز بالتشارك أن يذلل العوائق المالية، ومن ناحية أخرى فإن تشاركية الإشراف ستولّد مزيداً من الجدية، وتعزّز الرقابة، وتقلّل من المخالفات الإدارية والمالية.
- إعادة العمل بالمبادرات الشبابية التي كانت تعدّ المفصل المرن في الخطط الإستراتيجية، كونها تتلمس الواقع والتوجهات بما يتناسب مع ما تريده الدولة وما يريده الشباب.
- تعزيز الشراكات مع الهيئات الشبابية الأهلية وتبادل الخبرات في الأنشطة.
- تفعيل برامج الدروس المجانية من خلال معلمين متطوعين، لتقديم خدمة ملموسة للأعضاء، وتحسين نظرة الأهالي للمراكز الشبابية، وبالتالي استقطاب أبنائهم للعضوية.
- إشراك الشباب أنفسهم في التخطيط للأنشطة وتنفيذها وتقييمها.
- تعزيز حضور المراكز من خلال تنظيم فعاليات نوعية تتصف بالاستمرارية، مثل البرلمانات الشبابية التدريبية، وبرنامج المواطنة الحقّة لطلبة الجامعات، ومؤتمر الفكر التنويري والمبادرات النابعة من الشباب.

- التعليمات المالية

- إشراك مشرفي ومشرفات المراكز الشبابية في وضع التعليمات الإدارية والمالية وعملية التخطيط الإستراتيجي، وتطبيق ما ينتج عن ذلك على أرض الواقع، والبعد عن المشاركات الشكلية.
- الأخذ بعين الاعتبار النسبة المئوية المصروفة من النشاط على الهدف الرئيسي، والنسبة المصروفة على الخدمات اللوجستية.

- تطوير آليات للمراقبة والمتابعة وضبط المخالفات الإدارية والمالية والأنشطة الوهمية أحياناً، وتفعيل مبدأ سيادة القانون.

- المباني المستأجرة

- يستدعي التعامل مع هذا التحدي خطة طويلة المدى تتلخص في التدرج بتحسين مواصفات وتجهيزات المقرات المستأجرة أو استبدال أخرى بها أو إقامة أبنية جديدة وفق أولويات حقيقية، ومن جهة أخرى عدم الموافقة على تأسيس أي مركز إن كان سيتخذ مبنى مستأجراً مقرأً له.

- بناء شراكات مع المؤسسات الأهلية من أندية وجمعيات وغيرها، واستخدام مقراتها عند الحاجة.

- المقرات الممنوحة ضمن برنامج المبادرات الملكية

- العمل على استخدام وسائل نقل مستأجرة أو صرف بدل مواصلات للشباب الأعضاء وفق آلية مالية مضبوطة، لتذليل عقبة بُعد بعض المقرات عن التجمعات السكنية.

- دراسة موضوع كوادر هذه المراكز وفق المقترحات سابقة الذكر.

2. مديريات الشباب في المحافظات

يتبع لوزارة الشباب 13 مديرية شباب، بواقع مديرية لكل محافظة، بالإضافة لمديرية شباب لإقليم البترا.

ووفقاً للأنظمة، فإن الأندية والهيئات الشبابية والمراكز الشبابية والمجمعات الرياضية وبيوت الشباب تتبع جميعها إدارياً لمديرية الشباب ضمن المحافظة.

ويكمن التحدي الحقيقي في عمل مديريات الشباب، في الصلاحيات والمحاسبة. فالصلاحيات مقيدة وقد لا تتعدى الإدارة والتشغيل، كما إن التعليمات المالية تتحكم بسير العمل في كثير من الأحيان.

- الحلول المقترحة

- تطوير هيكل تنظيمي فاعل يعطي الصلاحيات ويخضع العمل للمساءلة الحقيقية، ويتعامل مع النقص أو الزيادة أو الترهل بشكل يدعم تحقيق الأهداف.

- إعادة العمل بفكرة تعيين مساعدين للأمين العام للأقاليم، على أن يكون مقر عمل المساعد في الإقليم الذي يتولى مسؤوليته (شمال، وسط، جنوب) وليس في مركز الوزارة بعمّان.
- تطوير أنظمة التحفيز للتمييز بين النشيط المبادر وسواه.

3. الهيئات الشبابية

بلغ عدد الهيئات الشبابية المرخصة من الوزارة 14 هيئة تتنوع أهدافها وأنشطتها تبعاً لاتجاهات الشباب المؤسسين واحتياجاتهم. وهذه الهيئات أهلية تطوعية، ولها مقرات خاصة بها، وتحكمها أنظمتها الداخلية المصادق عليها من الوزارة، حيث طرأ تحوّل على نظام الأندية في عام 2005 عندما أضيفت الهيئات الشبابية كحاضنات أهلية معنية بالعمل الشبابي. وتساهم الوزارة بدعم الهيئات الشبابية وفق تعليمات دعم الأندية والهيئات الشبابية من المخصصات المرصودة لهذه الغاية. وتمثل هذه الهيئات منصة تحقّق التنوع في التعاطي مع الشأن الشبابي، وتمكين الشباب، وتحقيق أهداف الوزارة من خلال التواصل الهادف معها وتطوير آلية الدعم التحفيزي.

- الحلول المقترحة

- تعزيز الشراكة مع الهيئات الشبابية بوصفها من أذرع الوزارة وأحد الأطراف التي تستهدفها الإستراتيجية الوطنية للشباب.
- إعادة العمل بآلية الدعم المالي المبني على تقييم الخطط والأنشطة التي تصبّ في أهداف الوزارة والإستراتيجية الوطنية للشباب، ودعم مبادرات الهيئات الشبابية وتعزيز مشاركتها في الفعاليات الشبابية للوزارة.

4. الأندية (رياضي، ثقافي، اجتماعي)

بحسب نظام الأندية والهيئات الشبابية، فإن النادي هيئة أهلية ترخّص من وزارة الشباب لتحقيق أهداف رياضية وثقافية واجتماعية، وهو محكوم بنظامه الداخلي المصادق عليه من الوزارة.

وبلغ عدد الأندية المرخصة من الوزارة 361 نادياً. ويمثل هذا العدد الكبير تحدياً جعل هذا القطاع يتحول من فرصة إلى تهديد، وذلك بعد فتح باب تأسيس النوادي على مصراعيه لمجرد تحقيق المتطلبات القانونية، الأمر الذي حوّلها إلى عبء على مخصصات الدعم وقلّل

من إمكانية مراقبتها للتأكد من سلامة وضعها من النواحي كافة.

وتشكل مخصصات الدعم للأندية تحدياً كبيراً أثر على نفقات وأولويات أخرى، بخاصة أن آلية الدعم وفقاً لمبدأ الحصص أو رضوخاً للنفوذ والوساطة والمحسوبية، أرهقت الأندية النشيطة التي يُفترض أنها تمثل فرصة وأدراً قوية للوزارة تجاه العمل الشبابي في شائبة الجغرافيا والسكان في المملكة. لذلك لا بد من ربط الدعم بالإنجاز وفق الرؤى الإستراتيجية.

- الحلول المقترحة

- إعادة تقييم أداء الأندية، وإغلاق الأندية التي انقلبت على أهدافها، وتصويب أوضاع المتعثرة منها، وتعزيز الأندية التي تحقق أهدافها.
- إعادة صياغة الشراكة من جديد مع الأندية على أساس الأنشطة والمبادرات التي تصب في أهداف الوزارة.
- تفعيل الأندية في الأرياف والبوادي والمخيمات كحواضن شبابية، لتعذر تغطية المملكة من خلال المراكز الشبابية، ولأن هذا ليس مطلوباً أيضاً، فالمطلوب هو تنوع العمل والجهات والفعاليات الشبابية.

5. المدن الشبابية والرياضية

تتبع لوزارة الشباب خمس مدن شبابية ورياضية، تمتلك إمكانات ضخمة، وتحتضن الأنشطة الشبابية، وأنشطة الرياضة من أجل الصحة للجميع، المعنية بها الوزارة وفقاً للقانون، وأنشطة الرياضة التنافسية الخاصة بالاتحادات الرياضية.

وتتملك هذه المدن فرصاً استثمارية كبيرة، خصوصاً بوجود أندية المدن الرياضية المؤسسة وفق نظام الأندية والهيئات الشبابية. وهي محكومة بأنظمتها الداخلية التي حررتها من الكثير من القيود بغية إعطائها فرصة الاستثمار، لكنها أصبحت تعاني من مشاكل التمويل وتضخم الكوادر نتيجة استغلال السلطة في مراحل كثيرة بالوساطة والمحسوبية حيناً، أو لمساعدة الوزارة في بعض التعيينات التي لم تفلح الوزارة بتحصيلها من ديوان الخدمة، أو لتسديد فواتير فعاليات لا تنطبق عليها الأنظمة والتعليمات المالية حكومياً، إلى جانب وجود مجالس إدارة أو مواقع قيادية غير مؤهلة لقيادة الاستثمار في هذه المدن مع غياب تام لتقييم الأداء.

وقد أدت هذه الظروف والعوامل إلى الحدّ من توسع هذه المدن بالاستثمار بالصورة التي تجعلها قادرة على رفد الوزارة بشكل أفضل، بل إنها أصبحت في بعض المواقع عبئاً على الوزارة التي تضطر أحياناً إلى تغطية نفقاتها من موازنتها.

- الحلول المقترحة

- إعادة النظر بمجالس إدارات أندية المدن الرياضية لتضم خبرات تساعدها على الاستثمار أو استقطاب المنح والمشاريع.
- الحد من التعيينات على حساب أندية المدن إلا بمبررات منطقية.
- تفعيل النصوص القانونية بخصوص إخضاع أندية المدن الرياضية للرقابة المالية والإدارية.
- إجراء تقييم دوري لأداء إدارات المدن الرياضية مبني على مؤشرات أداء علمية واضحة في التقييم.
- الفصل بين كوادر المدن الرياضية وكوادر أنديةها الرياضية ما أمكن.
- دراسة الفرص الاستثمارية بشكل أوسع لرفد موازنة وزارة الشباب وفق الأصول المالية.

6. الصندوق الوطني لدعم الحركة الشبابية والرياضية

تم إنشاء هذا الصندوق بموجب النظام رقم (88) لسنة 2001، ويُعدّ الذراع الاستثمارية لوزارة الشباب، حيث يقدم الدعم المالي لقطاع الشباب وقطاع الرياضة والأندية الرياضية، إلى جانب دعم المبادرات الشبابية الريادية والمشاريع الاستثمارية. كما إنّ الصندوق شريك في مشاريع بناء الإستراتيجيات الوطنية للشباب.

- التحديات

- تبني بعض الحكومات تعديلاً للقانون لإلغاء الصندوق برمته، دون حوار مع ذوي العلاقة أو تقييم التجربة، ما ساهم في ضعف الاستقرار المؤسسي للصندوق.
- ضغط متطلبات الأنشطة سواء للوزارة بما يتعلق بالفعاليات الشبابية، أو للجنة الأولمبية بما يتعلق بمخصصاتها للفعاليات الرياضية.

- ضعف التوجه الاستثماري لدى مجلس إدارة الصندوق.

- الحلول المقترحة

- استثمار النصوص القانونية في نظام الصندوق وتعزيزها لضبط عملية الاستثمار لجميع مرافق الوزارة بشكل متكامل ومتخصص.

- إعطاء الصندوق الفرصة لإثبات جدارته بالاستثمار من خلال تطوير خطة متخصصة شاملة في الاستثمار بعد دراسة جميع الفرص داخل الوزارة وخارجها، واقتطاع جزء من المخصصات والربح لغايات هذه الخطة.

- توفير الدعم المعنوي والبيئة الآمنة للصندوق من قبل رئاسة الوزراء.

- إعادة تشكيل مجلس إدارة الصندوق ورفده بخبرات معنية بالاستثمار من خارج الوزارة.

7. مركز إعداد القيادات الشبابية

هو مركز متخصص لتأهيل القيادات الشبابية وتدريبها، يوفر برامج التدريب المتخصصة على المستويين الوطني والعربي، ويشكل فرصة استثمارية من خلال نظامه واستقلاليتته التي لم تُستثمر بالصورة المثلى سواء في الجانب الرياضي المعني بتصنيف المدربين والمنقذين وتأهيلهم، أو في الجانب الشبابي المعني بتأهيل القيادات الشبابية.

- التحديات

- ضعف مجالس الإدارة المتعاقبة، وعدم قدرتها على تطوير رؤية واستراتيجية لاستثمار الفرص الكبيرة التي يتمتع بها المركز.

- تواضع حجم الإنجاز للإدارات المتعاقبة، وظهور المركز في دوره وأدائه كما لو أنه مجرد مديرية للشباب بإمكانات أكبر.

- غياب الفكر الاستثماري والأكاديمي في رؤية المركز.

- غياب الشراكات الفنية والأكاديمية الدولية والمتخصصة في مجال الرياضة والشباب.

- ضعف بعض المحاضرين في البرامج المختلفة للمركز.

- الحلول المقترحة

- تشكيل مجلس إدارة غير تقليدي، يضم خبرات أكاديمية وخبرات استثمارية متميزة.
- إبراز تصوّر رياضي شبابي أكاديمي في إطار تقديم الخدمة والاستثمار.
- عقد شراكات دولية في مجال تأهيل القيادات الرياضية والشبابية.
- استثمار النصوص القانونية الداعمة للتميز والاستثمار.
- عقد شراكات إستراتيجية قوية للمشاركة في تأهيل القيادات الرياضية في كليات التربية الرياضية في الجامعات الأردنية والعربية وفق برامج قابلة للتنافس.
- الاستعانة بمحاضرين دوليين ذوي خبرات وكفاءات، لبناء البرامج المنافسة.
- بحث إمكانية منح شهادات أكاديمية في القيادة الشبابية والرياضية.

8. بيوت الشباب

يبلغ عدد هذه البيوت 16 بيتاً ومعسكراً للشباب تتوزع على محافظات المملكة وتشكل أماكن مناسبة لاستقبال الأنشطة الشبابية القادمة من محافظة إلى أخرى، وخصوصاً المبيت. كما إن احتضانها لهذه الأنشطة يسهم في خفض الكلف المادية.

ولأن التعليمات الداخلية لهذه البيوت تسمح بتأجير غرفها ومرافقها نظير مبالغ رمزية مع خصومات كبيرة للعاملين، فقد أدى ذلك إلى تراجع المردود المنتظر من استثمارها، وأثر بالتالي على صيانتها وديمومتها.

- الحلول المقترحة

- تطوير نظام مالي إداري رقابي يحكم عمل بيوت الشباب بصورة صحيحة، لتساعد في توفير الدخل المادي وتوفير نفقات الصيانة والإدامة. بالإضافة للرقابة والتقييم للأداء وللدخل المتأتي من استثمارها.
- استثمار النصوص القانونية الداعمة في إدخال الفكر الاستثماري من خلال تطوير بيوت الشباب وتوفير الخدمات المناسبة للمنافسة والاستثمار.
- تعزيز الرقابة المالية والمتابعة والتقييم بالشكل الصحيح.
- استخدام التكنولوجيا في التسويق والحجوزات والضبط الإداري والمالي.

9. جمعية الكشافة والمرشدات

تأسست الحركة الكشفية في الأردن عام 1954، وأصبحت عضواً في المنظمة العالمية للحركة الكشفية عام 1955. أما الحركة الإرشادية فقد بدأت في عام 1938، وأصبحت عضواً في الجمعية العالمية للمرشدات وفتيات الكشافة في عام 1978.

وتم تشكيل جمعية الكشافة والمرشدات وفقاً لنظام الجمعية لسنة 1987 وتعديلاته التي انبثقت من قانون رعاية الشباب المعمول به.

ويُفترَح في هذا الشأن، تعديل المادة (5) من نظام الجمعية المتعلقة بتشكيل الهيئة العامة، بحيث يتم إضافة «كشافة القطاع الأهلي، وكشافة ومرشدات وكالة الغوث، وكشافة قطاع الجامعات» ليأخذ هؤلاء مكانتهم في الهيئة العامة، وبذلك تتسع الإمكانيات الشبابية في رعاية الشباب بهذا الجانب، بالإضافة إلى دمج الكشافة والمرشدات ضمن نشاطات الإستراتيجية الوطنية للشباب.

استنتاجات

1. رغم الدعم الملكي الملحوظ للقطاع الشبابي، من خلال الزيارات واللقاءات وكتب التكليف للحكومات المتعاقبة والأوراق النقاشية الملكية، إلا أن تباين الرؤى بين الحكومات المتعاقبة تجاه القطاع الشبابي كان واضحاً، وبما لا يحقق الحد الأدنى من التوجيهات الملكية. ويذكر في هذا السياق استبدال الوزارة بالمجلس واستبدال المجلس بالوزارة كجهة حكومية معنية بالشباب، أكثر من مرة خلال السنوات الأخيرة.

2. غياب الاستقرار والرؤية لدى الحكومات المتعاقبة تجاه القطاع الشبابي والجهة الحكومية المعنية بهذا القطاع، مما أوجد المزيد من التحديات أمام هذه الجهة التي اتخذت صيغة «مجلس أعلى» أحياناً، وصيغة «وزارة» أحياناً أخرى.

3. بخصوص قيادة الجهة الحكومية المعنية بالشباب، بلغ معدّل مكوث الوزير في منصبه ثمانية أشهر فقط، في حين بلغ معدّل مكوث رئيس المجلس الأعلى في منصبه 42 شهراً. لكن في المقابل، بدا واضحاً ضعف الاتصال والتواصل بين رئاسة المجلس ورئاسة الوزراء أو مجلس الوزراء.

4. بخصوص الإستراتيجيات الوطنية للشباب، لوحظ أنه بعد الانتهاء من المرحلة الأولى من الإستراتيجية الوطنية للشباب (2005-2009) وإجراء تقييم لها (2009) والتمديد لبرامجها لسنة أخرى، لم تتمكن أي وثيقة من الإستراتيجيات اللاحقة التي تم بناؤها من الدخول في حيز التنفيذ على الإطلاق، نظراً لعدم استقرار رؤية الحكومات المتعاقبة

- تجاه صيغة الجهة الحكومية التي تتولى قطاع الشباب (وزارة شباب ورياضة، وزارة شباب، مجلس أعلى للشباب، مجلس أعلى للشباب والرياضة).
5. غياب الرقابة والمتابعة الحكومية المحايدة لسيير الإستراتيجيات المقررة منها، مما جسّد البصمة الشخصية بعيداً عن تقدير البناء التراكمي للإنجاز لبعض الوزراء ولرؤساء الجهة الحكومية المعنية بالشباب.
6. من الواضح أن الدعم والتوجيه الملكي لقطاع الشباب أرسى دعائم فلسفة واضحة ومرسومة (فلسفة الفصل والتحول 2001) هيأت الظروف لعملية تخطيط إستراتيجي تقوم على الاستثمار بالشباب والتشاركية بين مؤسسات الدولة وبين الشباب أنفسهم في إطار الخطط الإستراتيجية، مع الأخذ في الحسبان أن الجهة الحكومية المعنية بالشباب (المجلس الأعلى للشباب آنذاك) تمثل ركيزة أساسية في تمكين الشباب.
7. كانت الإستراتيجية الوطنية للشباب في مرحلتها الأولى (2005-2009)، أول إستراتيجية موجهة لهذا القطاع في الأردن، وهي الثانية على المستوى العربي في هذا المجال، وبإطلاقها انضم الأردن إلى 40 دولة في العالم سبقته في إطلاق إستراتيجيات متخصصة بالشباب. كما إن هذه الإستراتيجية هي الوحيدة المنفذة على أرض الواقع، في حين لم تتمكن الإستراتيجيات اللاحقة من الدخول إلى حيز التنفيذ.
8. رغم توفر بنية تحتية ضخمة وداعمة للعمل الشبابي والاستثمار، إلا أنها لم تُستثمر بالشكل اللازم، وبقيت في النطاق التقليدي الذي يعتمد على موازنة الحكومة حصراً وعلى برامج عمل تفتقر إلى الاستمرارية اللازمة لتحقيق الأهداف المرجوة.
9. غياب البرامج الحاضنة والجاذبة للشباب، وهو ما يتضح من تكرار الأنشطة وتكرار أسماء الشباب المشاركين فيها، نتيجة ضعف الإقبال على عضوية المراكز الشبابية، وعدم تفعيل دور الشباب في اختيار الأنشطة الجاذبة، والاستعانة ببيانات صورية غير واقعية (سجل التردد، الخطط، الهيئات العامة والإدارية والانتخابات في المراكز).
10. ضعف التخصصية للكوادر الإدارية والإشرافية، وسوء توزيع الكوادر في المراكز الشبابية، والنتيجة عن نقل أعداد كبيرة من الموظفين الزائدين عن الحاجة في وزارات أخرى، والمبالغة في التعيينات خارج جدول التشكيلات بوتيرة تراكمية.
11. عدم توفر مقر مناسب لوزارة الشباب يجمع مديرياته المتناثرة في مواقع متباعدة، مما يُضعف الاتصال والتواصل في ما بينها.
12. قلة تمكين الكفاءات المتخصصة في المواقع القيادية العليا، وشيوع الوساطة والمحسوبية على حساب الكفاءة.

13. عدم إيلاء السياسة الإستراتيجية للمجلس أو الوزارة، القدر الكافي من الأهمية للنشاطات الرياضية الترويحية من أجل الصحة، رغم تنامي التهديدات لصحة الشباب في ظل غياب الثقافة البدنية وسوء التغذية وقلة الحركة. ورغم أن هذه النشاطات تقع في صلب فلسفة القانون الخاص برعاية الشباب.
14. غياب التنسيق العملي بين الإستراتيجيات الوطنية للشباب والإستراتيجيات الوطنية الأخرى المعنية بالشباب كمواطنين وطلبة وباحثين عن العمل.. إلخ.

التوصيات والحلول المقترحة

1. تشكيل مجلس وطني للسياسات الشبابية من خلال قانون رعاية الشباب، على أن يرأسه رئيس الوزراء، ويضم في عضويته وزير الشباب ووزراء الوزارات ذات العلاقة (وزارة التربية والتعليم، وزارة الاتصالات، وزارة التعليم العالي، وزارة الأوقاف، وزارة العمل، وزارة التنمية السياسية.. إلخ) وممثلي هيئات أخرى كالقوات المسلحة والأمن العام، وذلك لتحقيق التعاون والتشاركية الحقيقية على المستوى الوطني وليس المؤسسي فقط في موضوع رعاية الشباب.
2. استهداف الشباب بمؤسسة حكومية خاصة بهم (وزارة الشباب) تتمتع بالصفة التنسيقية بين الإدارات والوزارات القطاعية والمنظمات غير الحكومية والخاصة والدولية. ويراعى أن تُستوفى الفترات الزمنية للقيادة ما أمكن، لرسم الخطط وتحقيق الإنجاز.
3. أخذ التخصصية والخبرة في العمل الشبابي بعين الاعتبار، عند اختيار أشخاص ملء المواقع القيادية في وزارة الشباب.
4. استهداف الشباب في مسوحات خاصة بهم، وإجراء مسوحات وطنية تتناول قضايا الشباب وتوفير بيانات حديثة ودورية علمية محايدة ومفضلة.
5. استهداف الشباب ببرامج ومبادرات نوعية تحقق طموحاتهم وتحقق أهداف الدولة، وتجنّب المحاضرات بشكلها التقليدي والتلقين، والتركيز على المشاركة والتطبيق، وبخاصة في الموضوعات المتعلقة بالفرصة السكانية، والتشغيل، والتطرف والإرهاب، والحياة السياسية.
6. دعم دور وزارة الشباب بوصفها الجهة المرجعية للقطاع الشبابي وسياساته، من خلال تفعيل نصوص التشريعات ذات الصلة.
7. التأكيد على العمل بالنهج الإستراتيجي العلمي في بناء الإستراتيجيات الوطنية للشباب

- من خلال الشباب أنفسهم وبتجسيد التشاركية الحقيقية في المراحل كافة (التخطيط والتنفيذ والتقييم).
8. تعزيز جهود وزارة الشباب في استكمال مراحل إقرار المرحلة الثانية (2020-2025) من الإستراتيجية الوطنية للشباب (2018-2025) وذلك بعد مراجعتها ومراجعة الخطة التنفيذية التابعة لها بمشاركة حقيقية من الشباب والجهات المعنية بهم.
9. تحديد جهة حكومية معينة، للقيام بالمتابعة والتوثيق والتقييم الدوري للبرامج المستهدفة، لضمان سلامة الإجراءات وتحقيق الأهداف المنشودة.
10. التأكيد على مبدأ التشاركية الفعلية والحقيقية لجميع مؤسسات الدولة في الملف الشبابي، وهو ما يشمل عمليات التخطيط والبناء والتنفيذ والتقييم.
11. تطوير خطة مؤسسية لوزارة الشباب تعنى بمعالجة الأوضاع الإدارية والمالية والأنظمة والتعليمات وإصلاحات البنية التحتية، وتذليل التحديات الوظيفية والفنية وتحديات الاستثمار وغيرها بشكل يخضع للتقييم والقياس والمراجعة الدورية من قبل المجلس الوطني للسياسات الشبابية.
12. إيلاء الأنشطة البيئية والعمل التطوعي والرياضة الترويحية الأهمية اللازمة، كونها جزءاً من فلسفة رعاية الشباب.
13. توفير مقر مناسب لوزارة الشباب يكون قادراً على احتواء جميع المديريات في المركز، لتسهيل العمل وتحقيق مزيد من التواصل.
14. إقامة شراكات جديدة مع القطاع الخاص تهدف إلى بناء عدد أكبر من حاضنات الأعمال التي توفر الدعم والمساندة لإدماج الشباب في الاقتصاد الوطني الفعلي.
15. العمل بشكل بنائي لتمكين الشباب في مجال ريادة الأعمال، وتنظيم إدارة المشاريع الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة.
16. تعزيز دور صندوق الضمان الاجتماعي لخدمة قطاع الشباب من خلال دعم برامج التمويل ودعم الأفكار الريادية لدى الشباب بالشراكة مع وزارة الشباب.